# دفاع عن السنة المطهرة

(١)

# تثبيت القدمين في تضعيف
# "حديث جواز الصداق بنعلين..."

(٢)

# القول الجلى
# "في حديث لو كان بعدى نبي ..."

بقلم: على بن إبراهيم حشيش
السنامونى الأثرى

أستاذ علوم الحديث بمعاهد إعداد الدعاة
بجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر

مكتبة الإيمان بالمنصورة
أمام جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ-١٩٩٦م

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع
المنصورة أمام جامعة الأزهر
ت: ٣٥٧٨٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

# دفاع عن السنة المطهرة

أورد الدكتور محمود الطحان فى كتابه «تيسير مصطلح الحديث»(ص٥٢)حديث عامر بن ربيعة في«إجازة الصداق بنعلين» وجعله مثالا للحديث «الحسن لغيره» وما أورده الدكتور فيه نظر.

## أولا: أسباب الرد:

١ ـ أن الدكتور قال: «أن الحديث حسن لغيره» وقال الإمام أبو حاتم الرازى أنه حديث «منكر».

وهذا ينبئ عن الخطر العلمى العظيم الناتج عن الهُوَّة الواسعة بين العلم النظرى والعلم التطبيقى حتى توهم كثير من طلاب العلم أنه بمجرد حفظه لنظم أو مختصر فى علم المصطلح أنه قد بلغ الغاية ولكن هيهات.

٢ ـ اشتهار كتاب «التيسير» حيث قام الدكتور بتدريسه فى كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة ويقول

في «مقدمة الطبعة السابعة»:

«قد كتب لهذا الكتاب القبول لدى طلبة العلم عامة، والمستغلين بالحديث وعلومه خاصة. فقد نفدت منه من حين طبعه الطبعة الأولى عام ١٣٩٧هـ: إلى الآن ـ ١٤٠٥ هـ ـ ست طبعات. لذا رأيت طبعَهُ الطبعة السابعة لدى مكتبة المعارف بالرياض» قلت: ومع تعدد الطبعات واشتهار الكتاب لدى طلبة العلم والمشتغلين بالحديث وعلومه ـ على حد تعبير الدكتور ـ لم أر من تعقب الدكتور في تمثيله بهذا الحديث الذي لم يذكر غيره.

٣ ـ إشتهار هذا الحديث في كتب الفقه فأورده ابن قدامة في «المغني» (٩/ ٣٨٤)، (١٠/ ٩٩ ط. هجر) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ولم أر في تحقيقهما غير عزو الحديث لبعض كتب السنة دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف، وهذا ليس بتحقيق ولكنه تخريج فقط ساعد عليه كثرة الفهارس في هذه الأيام فيتوهم من لا دراية له أن الحديث بهذا الصنيع «صحيح» وهو «منكر».

٤ ـ قول الدكتور ـ حفظه الله ـ فى خاتمة المقدمة لكتابه (ص٧):

«فالرجاء ممن يطلع فيه على زلة أو خطأ أن ينبهى عليه مشكورا لعلى أتداركه».

ثانيا: ما أورده الدكتور الطحان مفصلا:

قال فى كتابه (ص٥٢): «مثاله: ـ أى الخبر الحسن لغيره ـ ما رواه الترمذى وحَسَّنه من طريق شعبة عن عاصم ابن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ أرضيت من نفسك وما لك بنعلين؟ قالت: نعم فأجازه».

قال الترمذى: «وفى الباب عن عمر وأبى هريرة وعائشة وأبى حدرد» فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه» اهـ الطحان.

**ثالثا: نقل بغير عزو ولا تحقيق:**

قلت: بالرجوع إلى «تدريب الراوى» (١/ ١٧٦، ١٧٧) نجد أن الدكتور الطحان نقل كلام الإمام السيوطى حرفيا فى مثالية «الحسن لغيره» من «التدريب» بغير عزو إليه وبغير تحقيق لكلام السيوطى نفسه.

رابعا: التحقيق:

١ ـ الحديث عن عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى فَزَارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ: «**أرضيت من نفسك ومالك بنعلين**»؟ قالت: نعم قال فأجازه.

أخرجه احمد (٣/ ٤٤٥)ح (١٥٧١٤)، (٣/ ٤٤٦)ح (١٥٧٢٩)، والترمذى (٣/ ٤٢٠ ـ شاكر)ح (١١١٣)، وابن ماجه ح(١٨٨٨)، والطيالسى (١/ ٣٠٦)ح (١٥٥٨) والبيهقى (٧/ ٢٣٩) وأبو يعلى (١٣/ ١٥١)ح (٧١٩٤) من طريق عاصم بن عبيد الله قال: سمعت عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه به.

٢ ـ قلت: وقول السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٧٦): «كما روى الترمذى وحسنه...» فيه نظر؛ لأن الترمذى صححه ولم يحسنه فقط بل جمع له الصفتين حيث قال

الترمذى فى «السنن» (٣/ ٤٢١ ـ شاكر):

«حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح».

قلت: وبهذا يتبين خطأ نقل الدكتور عن السيوطى من غير تحقيق لما نقله السيوطى عن الترمذى ثم بعد ذلك يكون التحقيق الثانى لصحة تحسين الترمذى أو تصحيحه لأنه متساهل فى ذلك كما هو معلوم عند أهل الفن.

٣ ـ نقل الدكتور الطحان قول السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٧٧):

«وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه» وهو كلام فيه نظر حيث أنه بمقارنة:

أ ـ قول الترمذى: «حديث حسن صحيح».

ب ـ وقول السيوطى: «هذا الحديث جاء من غير وجه».

جـ ـ وقول الحافظ بن حجر فى «النزهة» (ص٢٩).

«وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: صحيح فقط إذا كان فردا؛ لأن كثرة الطرق تُقَوِّى».

قلت: فإذا أخذنا قول الإمام الترمذى بغير تحقيق، وقول الإمام السيوطى بغير تحقيق كما فعل الدكتور وطبقنا عليه قواعد هذا العلم كما فى قول الحافظ ابن حجر لصار هذا الحديث فوق الصحيح لذاته ولكن هيهات أمام التحقيق حيث أنه:

أ ـ قول الترمذى: «حديث حسن صحيح» غير صحيح

فإن عاصم بن عبيد الله قد أجمع الأئمة على ضعفه كما فى «التهذيب» (٥/ ٤٢).

وقال ابن حبان فى «المجروحين» (٢/ ١٢٧): «وكان سيئ الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطئه».

وقال أبو زُرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطنى: يترك، وهو مغفل كذا أورده الذهبى فى «الميزان» (٢/ ٣٥٤) تراجم (٤٠٥٦) وجعل هذا الحديث من مناكيره.

وقال الإمام البخارى فى «الضعفاء الصغير» رقم (٢٨١):

«عاصم بن عبيد الله العُمَرى: منكر الحديث».

قلت: وهذا المصطلح عند البخارى بيَّنه السيوطى فى «التدريب» (١/ ٣٤٩):

«البخارى يطلق: منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه».

ولذلك حكم الإمام أبو حاتم الرازى على هذا الحديث بأنه «منكر» حيث قال ابنه فى «العلل» (١/ ٤٢٤)ح (١٢٧٦):

«سألت أبى عن عاصم بن عبيد الله فقال: منكر الحديث يقال أنه ليس له حديث يعتمد عليه. قلت: ما أنكروا عليه؟ قال روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة على نعلين فأجازه النبى ﷺ وهو منكر» اهـ

ولذلك نجد أن المباركفوري ـ رحمه الله ـ فى «التحفة» (٤/ ٢٥٠) فى شرحه لهذا الحديث وهو عنده تحت رقم (١١٢٠) نقل رد الحافظ ابن حجر والحافظ الزيلعى على تصحيح الترمذى فقال:

قوله: «وحديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح»
قال الحافظ فى «بلوغ المرام»:

ـ بعد أن حكى تصحيح الترمذى هذا ـ: «إنه خولف فى ذلك» اهـ

وقال الحافظ الزيلعى فى «نصب الراية» ـ بعد أن حكى تصحيح الترمذى له:

قال ابن الجوزى فى التحقيق: عاصم بن عبيد الله قال ابن معين ضعيف وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ فترك» اهـ

لذا قال الألبانى فى «الإرواء» ح (١٩٢٦) ضعيف. . .
ثم قال: «وتصحيح الترمذى له من تساهله الذى عرف به.

قلت: وبهذا يتضح خطأ الإمام السيوطى ـ عفا الله عنا وعنه ـ فى قوله «كما روى الترمذى وحسنه. . .» حيث أن الترمذى قال «حديث حسن صحيح» وبيًّنا أن هذا من تساهل الترمذى الذى عرف به وأن الحديث غير صحيح بل «منكر» ثم يتبعه الخطأ المركب للدكتور الطحان فى نقله عن السيوطى قول الترمذى بغير رجوع إلى الترمذى ـ ثم الخطأ

الثانى تحقيق قول الترمذى نفسه».

ـ أوهام ـ

ب ـ وقول الترمذي وفى الباب: عن عمر، وأبى هريرة، وعائشة وأبى حَذْرَد.

توهم السيوطى ـ رحمه الله ـ منه أنها شواهد.

وقد أورد المباركفورى ـ رحمه الله ـ فى شرحه (٤/ ٢٥٠) قول الترمذى «وفى الباب...» فلم تشترك مع حديث عامر بن ربيعة فى «إجازة الصداق بنعلين».

وبهذا يتبين خطأ الإمام السيوطى فى قوله «وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه» وخطأ الدكتور الطحان لنقله عن السيوطى بغير تحقيق.

جـ ـ وحتى لا يقع الكثير فى قول الترمذى ـ عقب الحديث ـ «وفى الباب» فيظن أنها شواهد.

سنبين معنى قول الترمذى «وفى الباب»:

قال محدث وادى النيل الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فى مقدمة تحقيقه لسنن الترمذى (١/ ٦٦): «أنه بعد

أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه سواء كانت بمعنى الحديث الذى رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد وهذا أصعب ما فى الكتاب على من يريد شرحه ـ وخاصة فى هذه العصور ـ وقد عدمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث، الذين كانوا مفاخر العصور السالفه فمن حاول استيفاء هذا وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذى أعجزه وفاته الكثير...» اهـ

ثم قال الشيخ شاكر: «رأيت فى ترجمة الحافظ ابن حجر أنه ألف كتاب سماه «اللباب: فى» شرح قول الترمذى وفى الباب» ولم أره ـ ولا أعلمه موجودا فى مكتبة من المكاتب» اهـ

قلت: هل من دال عليه لنحققه فلو وجد لأفاد أكبر الفائدة.

هذا ما وفقنى الله إليه وهو وحده من وراء القصد.

علی ابراهيم حشيش

(٢)

## القول الجلى

## فى حديث «لو كان بعدى نبى...»

الحديث: **«لو كان بعدى نبى لكان عمر»**.

أورده الشيخ الألبانى (حفظه الله) فى «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٨٢) ح (٣٢٧)

وسنقدم - ان شاء الله - فى هذا الدفاع بحوثا علمية حديثية وهذا هو الطريق الذى سلكه الشيخ ومهده لنا يظهر ذلك فى كتابه «نقد نصوص حديثية فى الثقافة العامة جمع وتصنيف محمد المنتصر الكتانى أستاذ الحديث» حيث قال الشيخ فى «المقدمة».

«وليس القصد من تقديم هذه البحوث هو نقد كتاب الأستاذ بالذات. . . وإنما الغرض أن نعرض على الطلاب وغيرهم بعض الأمثلة العملية من التحقيق العلمى والنقد النزيه لعلنا بذلك نقوم بشىء من واجب البيان والنصح للمسلمين».

والشيخ الألبانى (حفظه الله) خرج الحديث قائلا:

رواه الترمذى (٢/ ٢٩٣) وحسنه، والحاكم (٣/ ٨٥) وصححه وأحمد(٤/ ١٥٤)والرويانى فى«مسنده» (٥٠/ ١)، والطبرانى كما فى «المنتقى من حديثه» (٤/ ٧/ ٢) وأبو بكر النجاد فى «الفوائد المنتقاة» (١٧/ ١ ـ ٢)، وابن سمعون فى «الأمالى» (١٧٢/ ٢)، وأبو بكر القطيعى فى «الفوائد المنتقاة» (٤/ ٧/ ٢)، والخطيب فى «الموضح» (٢/ ٢٢٦)، وابن عساكر (٣/ ٢١٠/ ٢).

عن أبى عبد الرحمن المقرى نا حيوة عن بكر بن عمرو عن شرح ابن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعا.

ثم رواه النجاد من طريق ابن لهيعة عن مشرح به.

ثم حققه الشيخ بعد هذا التخريج فقال:

«وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات وفى مشرح كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن وقد وثقه ابن معين.

وله شاهدان أحدهما من حديث عصمة. رواه الطبرانى وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف.

والآخر: عن أبى سعيد الخدرى. رواه الطبراني فى «الأوسط».

قال الهيثمى (٩/ ٦٨): «وفيه عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف» اهـ

كلام الشيخ حول التحقيق.

قلت: وفى تحقيق العلامة الألبانى (حفظه الله) نظر.

أولا: قول الشيخ:

«وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات، وفى شرح كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن وقد وثقه ابن معين».

قلت: وكلام الشيخ (حفظه الله) فى مِشْرَح بن هَاعَان والذى بنى عليه تحسين الحديث لهو أشبه بكلام الإمام السيوطى (رحمه الله) فى مشرح حيث قال فى «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٠٢):

«ومشرح ثقة صدوق روى له أبو داود والترمذى وابن ماجه».

فقول الألبانى: «وفى مشرح كلام لا ينزل حديثه عن

رتبة الحسن».

قلت: وقد رد هذا القول العلامة النقادة فخر اليمن الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى رحمه الله تعالى حيث تعقب السيوطى فى قوله: «ومشرح ثقة صدوق..».

فقال رحمه الله تعالى فى «تحقيق الفوائد المجموعة» (ص٣٣٧) عن مشرح: «فيه كلام، وقد لخص ابن حجر حاله فى «التقريب» بقوله «مقبول». وهذا يوافق قول ابن الجوزى.

قلت: قال الحافظ فى «التقريب» (٢/ ٢٥٠): مشرح مقبول وقد جعل هذا اللفظ المرتبة السادسة كما فى «المقدمة» ثم قال: «مقبول: حيث يتابع وإلا فلين».

قلت: وبهذا يكون مشرح فى مرتبة من لا يحتج بتفردهم ولذا قال المعلمى اليمانى:

قول الحافظ: «مقبول» يوافق قول ابن الجوزى.

قلت: «قال ابن الجوزى: «ومشرح لا يحتج به» كذا أورده المعلمى فى «تحقيق الفوائد» (ص٣٣٦)، والسيوطى فى «الآلئ» (١/ ٢٠٢).

قلت: وهؤلاء الأئمة يوافقون الإمام ابن حبان حيث قال فى كتابه «المجروحين» (٣/ ٢٨):

«مشرح بن هاعان يروى عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها روى عنه ابن لهيعة والليث وأهل مصر.

والصواب فى أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات» اهـ

قلت: وما قاله هؤلاء الأئمة يجعل حديث مشرح «منكرا».

١ ـ قال ابن حبان: «يروى عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير».

قلت: وقول ابن حبان هذا ينطبق تمام الانطباق على حديث مشرح هذا فهو من رواية مشرح عن عقبة (بن) عامر.

إذًا فهذا الحديث من هذه المناكير.

٢ ـ وقول ابن حبان: «لا يتابع عليها».

قلت: ينطبق على هذا الحديث حيث لا يوجد معتبر يشارك مشرح فى روايته عن عقبة.

هذا ظاهر من قول الترمذى فى «السنن» (٥/ ٥٧٨ ـ شاكر):

«هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مشرح بن هاعان».

قلت: ولا يغتر بتحسين الترمذى فإنه قد يحسن الضعيف بل والموضوع فقد أورد له الألبانى فى «الضعيفة» (١/ ٢١٣) ح (١٧٨) حديثا قال الترمذى فيه: «هذا حديث حسن غريب» وقال الألبانى «موضوع»... «أنَّى له الحسن».

قلت: وقول الشيخ الألبانى: «ثم رواه النجاد من طريق ابن لهيعة عن مشرح به» هو لا يعتبر متابعة لمشرح كما هو معروف عند علماء الفن.

٣ـ وبهذا يتحقق قول ابن حبان فى مشرح.

«والصواب فى أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات».

قلت: هذه أقوال الأئمة: الإمام ابن حبان، والإمام ابن الجوزى، والإمام الحافظ ابن حجر، والعلامة المعلمى اليمانى وبتطبيقها على حديث مشرح يكون الحديث «منكرا».

ثانيا: قول الشيخ العلامة الألبانى (حفظه الله) «وله شاهدان أحدهما من حديث عصمة رواه الطبرانى وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف».

قلت: وكلام الشيخ الألبانى فيه نظر:

حيث أن تحقيقه لحديث عصمة ـ الذى اتخذه شاهدا ـ فيه قصور شديد ويظهر لى أن الشيخ نقل كلام الهيثمى من «المجمع» (٩/ ٦٨) لأن الهيثمى أورد حديث عصمة ثم قال: (رواه الطبرانى وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف».

قلت: وبالتحقيق العلمى لكلام الهيثمى حول حديث عصمة:

فالحديث رواه الطبرانى فى «الكبير» (١٧/ ١٨٠) ح (٤٧٥) حيث قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصرى، ثنا خالد بن عبد السلام الصدفى: ثنا الفضل بن المختار، عن

عبد الله بن موهب عن عصمة بن مالك الخطمى قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان نبى بعدى لكان عمر بن الخطاب».

قلت: وهذا سند تالف لا يصح للاستشهاد حيث فيه.

١ - الفضل بن المختار:

قال ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٩):

«سألت أبى عنه فقال هو مجهول وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل».

وقال الأزدى: «منكر الحديث جدا» كذا فى «الميزان» (٣/ ٣٥٨).

وقال العقيلى فى «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٤٩) تراجم (١٥٠١): «منكر الحديث».

وأورد له ابن عدى فى «الكامل» (٦/ ١٦) تراجم (٣/ ١٥٦١) عدة أحاديث منكرة ثم ختمها قائلا:

«وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته لا يتابع عليه إما إسنادا وإما متنا» ولذلك قال الهيثمى فى

«المجمع» (١/ ٤٤٢): «الفضل بن المختار وهو منكر الحديث ضعيف جداً».

٢ ـ وشيخ الطبرانى أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين:

قال ابن عدى فى «الكامل» (١/ ١٩٨):

«سمعت محمد بن سعد السعدى يقول: سمعت أحمد بن شعيب النسائى يقول: كان عندى أخو ميمون وعدةٌ فدخل ابن رشدين هذا فصعقوا به، وقالوا له: يا كذاب، فقال لى ابن رشدين: ألا ترى ما يقولون لى؟ فقال له أخو ميمون: أليس أحمد بن صالح إمامك؟ قال: نعم، فقال: سمعت على بن سهل يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: إنك كذاب».

وأقر هذا الذهبى فى «الميزان» (١/ ١٣٣) تراجم (٥٣٨) وكذا ابن حجر فى «اللسان» (١/ ٢٨٠) تراجم (٨٠٥).

ثالثا: أورد الشيخ الألبانى الشاهد الآخر قائلا:

«والآخر عن أبى سعيد الخدرى رواه الطبرانى فى

«الأوسط» قال الهيثمى (٩/ ٦٨): «وفيه عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف».

قلت: «والعلامة الألبانى حفظه الله نقل الشاهد عن الهيثمى من غير تحقيق.

١ ـ فالسياق مختلف:

يظهر ذلك من قول الهيثمى فى «المجمع» (٩/ ٦٨): وعن أبى سعيد الخدرى قال: قال: رسول ﷺ:

«لو كان الله باعثا رسولا بعدى لبعث عمر بن الخطاب».

٢ ـ والإسناد تالف ولا يصح للإستشهاد.

قال ابن حبان فى «المجروحين» (٢/ ١٥٨):

«عبد المنعم بن بشير... منكر الحديث جدا يأتى عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال». قلت: وعبد المنعم بن بشير ذكره الحافظ ابن حجر فى «اللسان» (٤/ ٨٨) تراجم (٩٧٥/ ٥٣٢٦) وبيّن أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه وأن الدارقطنى قال: غير ثقة.

وقال الحاكم: يروى عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات.

وقال الخليلي فى «الإرشاد»: هو وضاع على الأئمة.

وقال عبد الله بن أحمد فى «العلل»: قلت لأبى: يا أبت، رأيت عبد المنعم بن بشير فى السوق، فقال: يا بنى وذاك الكذاب يعيش.

وقال ابن يونس فى «الغرباء»: منكر الحديث.

وقال ابن عدى له مناكير. . . وعامة ما يرويه عبد المنعم لا يتابع عليه».

قلت والعلامة الألبانى حفظه الله لم يحقق قول الهيثمى فى«المجمع» (٩/ ٦٨) فى عبد المنعم بن بشير «هو ضعيف».

وعدم التحقيق من الشيخ الألبانى جعل ما يرويه عبد المنعم بن بشير فى مراتب الاستشهاد وتبين من التحقيق لأئمة الفن أنه فى مراتب الرد والترك.

الاستنتاج:

نستنتج من الاعتبار للمتابع والشاهد:

١ ـ أنه لا يوجد متابع لمشرح عن عقبة.

٢ ـ والشاهدان من حديث عصمة ومن حديث أبى سعيد لا يصحان للاستشهاد لأنهما فى مراتب الرد والترك.

وبهذا يتحقق خلاصة ما انتهى إليه ابن حبان فى مشرح بن عاهان حيث قال: «والصواب فى أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات».

قلت: وهذا ما بينه السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٥٧) فى شروط التعقب فى دعوى الفردية.

وبهذا يصبح الحديث «منكرا» يجب أن يترك.

هذا ما وفقنى الله إليه وهو وحده من وراء القصد

على إبراهيم حشيش